سوريا في المرحلة الانتقالية:

المدافعات عن حقوق الإنسان، والحيز المدني، والعدالة الجندرية

٢٠٢٦

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة التحديات المتعددة المستويات والعوائق البنيوية التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء بشكل عام في مختلف أنحاء سوريا، في أعقاب أربعة عشر عامًا من الصراع، وسقوط نظام الأسد، وفي ظل الحكومة الحالية.

وتستند هذه الورقة إلى النتائج التي توصل إليها البحث الميداني الذي أجرته فيمينا في سوريا خلال يونيو/حزيران ٢٠٢٥، بالإضافة إلى مشاورات مع مدافعات عن حقوق الإنسان، وممثلات عن المبادرات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني، وجمعيات الضحايا. كما أُجريت مشاورات إضافية عبر الإنترنت خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٥ والربع الأول من عام ٢٠٢٦ مع مدافعات سوريات عن حقوق الإنسان مقيمات في مختلف أنحاء البلاد.

تعكس هذه الورقة موجة الصعوبات والتحديات المتعددة التي يعاني منها المجتمع السوري في أعقاب الحرب وما ترتب عليها من آثار حتمية، مثل النزوح القسري والانهيار الاقتصادي. كما تسلط الضوء على الأثر غير المتكافئ لهذه القضايا على النساء؛ فعلى سبيل المثال، يؤدي ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم الفقر إلى زيادة تعرض النساء والفتيات لمختلف أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الأسري والزواج القسري والزواج المبكر. كذلك، أدت الأزمة التي تعصف بقطاعي الرعاية الصحية والتعليم العام إلى خلق عوائق كبيرة أمام الحصول على هذه الخدمات، مع تأثير غير متناسب على النساء والفتيات.

أفادت المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي أُجريت معهن مقابلات بتفاقم حالة التفكك والانقسام المجتمعي على أسس متعددة، إلى جانب ارتفاع معدلات الهجمات الطائفية المستهدفة وعمليات الاختطاف. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تؤدي المدافعات عن حقوق الإنسان ومبادراتهن دورًا محوريًا باعتبارهن في الخطوط الأمامية للاستجابة داخل مجتمعاتهن المحلية، من خلال توزيع المساعدات وتقديم خدمات الحماية عبر شبكات دعم غير رسمية، والدفاع عن احتياجات المجتمعات المحلية وأولوياتها. وأعربت المدافعات عن حقوق الإنسان والمبادرات الشعبية التي واصلت عملها داخل سوريا طوال سنوات الحرب عن شعور بالإحباط وإحساس واسع بالتهميش، نتيجة استبعادهن من قبل الحكومة والجهات الدولية الفاعلة، وتجاهل خبراتهن في عمليات الإغاثة والتعافي وتحقيق العدالة. وعلى الرغم من بقائهن في سوريا وصمودهن طوال أربعة عشر عامًا من الصراع، فإن جهودهن غالبًا ما تُهمَّش لصالح منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة العائدة من بلدان اللجوء والشتات.

تحدثت المدافعات عن حقوق الإنسان عن الآثار المترتبة على سنوات طويلة من المصاعب الاقتصادية وانعدام الاستقرار الوظيفي، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتزايد معدلات العنف الطائفي الموجَّه ضد النساء، إلى جانب تعمّق الانقسامات الاجتماعية واستبعاد المدافعات المحليات عن حقوق الإنسان من عمليات صنع القرار والمشاركة. كما أعربن عن قلقهن إزاء تصاعد التوترات بين مكونات المجتمع، وتزايد أشكال التضييق والاستهداف التي تُيسِّرها التكنولوجيا ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، الأمر الذي يفاقم أوضاع النساء الأكثر هشاشة والنساء المنتميات إلى الأقليات. إضافةً إلى ذلك، لا تزال المساعدات الإنسانية خاضعة للاعتبارات السياسية، فيما تستمر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في دفع النساء والفتيات إلى ترك التعليم والانخراط في أعمال غير مستقرة وهشة.

علاوة على ذلك، تفتقر الآليات المستحدثة للعدالة والمساءلة إلى ولايات واختصاصات واضحة، فيما تشكو جمعيات الضحايا والمنظمات الشعبية من عدم إشراكها بصورة كافية في تصميم هذه الآليات. ويُنظر إلى هذه اللجان، بصورة عامة، على أنها ذات طابع رمزي أكثر من كونها قادرة على تحقيق الحقيقة والعدالة بشكل فعّال. إضافة إلى ذلك، لا تزال

أزمة الصحة النفسية مستمرة، في ظل تضاؤل الحيز المدني، وانتشار الإرهاق والاحتراق النفسي بين المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملين والعاملات في منظمات المجتمع المدني.

في جميع المناطق التي شملتها المشاورات، برزت المدافعات السوريات عن حقوق الإنسان ليس فقط بوصفهن مدافعات عن الحقوق، بل أيضًا كجهات استجابة في الخطوط الأمامية، يقدمن خدمات أساسية ومنقذة للحياة لمجتمعاتهن في ظل الأزمة والمرحلة الانتقالية. وتوفر مبادراتهن ومنظماتهن المساعدات الإنسانية، والدعم النفسي والاجتماعي، وخدمات الحماية، وتوثيق الانتهاكات، والوساطة، والقيادة المجتمعية، وغالبًا ما يسدُدن الفجوات التي خلّفتها مؤسسات الدولة الضعيفة والجهات الإنسانية التي تعاني من محدودية الموارد والقدرات. ورغم هذا الدور المحوري، لا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان يعانين من نقص التمويل، والاستبعاد من عمليات صنع القرار، وعدم الاعتراف الكافي بدورهن من قبل الجهات الوطنية والدولية المعنية.

وتستند جميع التوصيات الواردة في هذه الورقة إلى الواقع المعاش، والمطالب، والأولويات التي عبّرت عنها المدافعات السوريات عن حقوق الإنسان، إلى جانب المبادرات والمنظمات التي أجرت معها فيمينا مشاوراتها.

المنهجية

في أواخر يونيو/حزيران ٢٠٢٥، أجرت فيمينا زيارة بحثية ميدانية إلى سوريا لإجراء مقابلات مع المدافعات عن حقوق الإنسان، وقائدات المبادرات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني التي تنفذ برامج تُعنى بقضايا النوع الاجتماعي، وجمعيات الضحايا. وتقدم هذه المنظمات والمبادرات خدمات دعم شاملة للنساء، تشمل الحماية، وتعزيز المشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي، إلى جانب جهودها في مجالات العدالة والمساءلة، والمناصرة، والمشاركة المجتمعية.

أجرت باحثات فيمينا ٢٣ مقابلة معمقة وشبه منظَّمة مع مدافعات عن حقوق الإنسان يعملن في مناطق شمال غرب سوريا (إدلب وريف حلب الشمالي)، ومحافظة اللاذقية في المنطقة الساحلية (المدينة والريف)، ومدينة جرمانا في محافظة دمشق، ومحافظة السويداء في الجنوب الغربي، ومنطقة شمال شرق سوريا ذات الغالبية الكردية، بالإضافة إلى ممثلة عن إحدى جمعيات الضحايا المعنية بأسر المختفين قسرًا. كما كانت بعض المدافعات المشاركات يعملن ضمن منظمات تنشط في عدة مناطق مختلفة من سوريا.

وشملت المشاركات في المقابلات نساءً من خلفيات عربية سنية، ومسيحية، ودرزية، وعلوية، وكردية، إضافة إلى تنوع في الانتماءات السياسية. وتراوحت أعمارهن بين أوائل العشرينيات ومنتصف الستينيات. ونظرًا للاعتبارات الأمنية، لا يكشف هذا التقرير عن أسماء أو هويات المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي أُجريت معهن المقابلات.

وتناولت هذه المشاورات التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والقانونية، والأمنية التي تؤثر في المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء في سوريا بشكل عام. كما قدّمت المشاركات رؤىً حول العوائق البنيوية وأوجه عدم المساواة، إلى جانب الديناميكيات المجتمعية، مع التركيز بشكل خاص على تأثير هذه العوامل في النساء ومنظمات المجتمع المدني.

ويحلل هذا الموجز ويُلخّص المعلومات التي جُمعت من هذه المشاورات والنقاشات، مع الاستناد أيضًا إلى مصادر ثانوية وبحوث مكتبية لإبراز الأنماط المشتركة التي تتجاوز الانقسامات المجتمعية، وتعكس في الوقت ذاته الخصوصيات والديناميكيات الإقليمية. ويعتمد التقرير على الخبرات المعيشة ونهج يركز على الناجيات والضحايا، بما يضمن أن تعكس نتائجه وتوصياته الأولويات والاحتياجات المستجدة للنساء والمنظمات التي تقودها النساء في سوريا.

النتائج: الأنماط والاتجاهات العامة

في أعقاب سقوط نظام الأسد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، دخلت سوريا مرحلة انتقال سياسي اتسمت بظهور سلطات حاكمة جديدة، وتغير الترتيبات الأمنية، واستمرار حالة التجزؤ الإقليمي. وبينما أتاح هذا التحول فرصًا جديدة للمشاركة المدنية في بعض المناطق، فإنه ترافق أيضًا مع تجدد أعمال العنف، وتنافس هياكل الحكم، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن مستقبل العدالة والمساءلة والمشاركة السياسية الشاملة.

التدهور الاقتصادي وآثاره المرتبطة بالنوع الاجتماعي

أفادت جميع المدافعات عن حقوق الإنسان المشاركات في هذه المشاورات بأن الوضع الاقتصادي في سوريا بالغ السوء، ويتسم بانتشار واسع للبطالة التي دفعت شريحة كبيرة من المجتمع إلى الفقر، مع تأثيرات غير متكافئة تطال النساء والفئات المستبعدة بنيويًا بشكل خاص. ويشهد سوق العمل السوري أزمة حادة، حيث أجبر شح فرص العمل المستقرة معظم السكان على الانخراط في أعمال غير رسمية وهشة. وتؤدي هذه الظروف غير المستقرة إلى تفاقم الضغوط المالية، إذ تصبح الأسر معتمدة على وظائف غير آمنة، ما يصعّب عليها الادخار والاستثمار، ويؤدي في نهاية المطاف إلى حصرها في دائرة الفقر. كما أن التعليم الجامعي يحقق فوائد محدودة في ظل هذه الأزمة، فيما يهاجر العديد من العمال المهرة، مما يساهم في هجرة العقول ويزيد من إضعاف الاقتصاد وزعزعة استقرار المجتمعات.

ولا تزال أوجه عدم المساواة البنيوية العميقة في المجتمع السوري الأبوي، والتي كانت قائمة قبل النزاع، تلقي بظلالها الثقيلة على النساء. فقد أدت القوانين التمييزية في الأحوال الشخصية المتعلقة بملكية الممتلكات والإرث، إلى جانب الأعراف الاجتماعية التي تفضل الذكور، إلى خلق عوائق منهجية أمام وصول النساء إلى الأصول والتحكم بها، وهو ما يؤثر بشكل كبير على الأسر التي تعيلها نساء ويزيد من تعرضها للفقر والتشرد. وقد أدت خسارة أفراد الأسرة الذكور نتيجة الحرب والاختفاء القسري إلى تفاقم هذه المشكلة وجعلها أكثر انتشارًا، كما أصبحت تمثل عائقًا كبيرًا أمام حصول النساء على الوثائق التي تسمح لهن بالزواج مجددًا أو بالمطالبة بممتلكات الزوج المتوفى أو المختفي. وعلى الرغم من سقوط النظام في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، لا تزال النساء يواجهن صعوبات في استعادة حقوق السكن والأراضي، ويواجهن العديد من العقبات العملية والإدارية والقانونية في هذا السياق.

كما أدت التدهورات الاقتصادية إلى زيادة أشكال متعددة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الأسري، والزواج المبكر والقسري، والاستغلال الجنسي، وعمالة الأطفال. وحتى عندما تتولى النساء إعالة أسرهن ويصبحن المصدر الرئيسي للدخل، فإن الأعراف الأبوية السائدة في سوريا لا تزال تؤثر عليهن وتحدد توقعات المجتمع تجاههن، مما يحد من خيارات العمل والحركة المتاحة لهن.وتتحمل النساء تقليديًا، كما هو الحال في مختلف أنحاء العالم، العبء الأكبر من العمل المنزلي والعاطفي، بما في ذلك تربية الأطفال ورعاية كبار السن. وإلى جانب هذا العبء المرتبط باقتصاد الرعاية، تنخرط النساء السوريات في أعمال مدرة للدخل غير مستقرة، مع فرص محدودة جدًا للارتقاء المهني أو الاجتماعي.

تدهور قطاع الرعاية الصحية واتساع نطاق الإقصاء

ألقى أربعة عشر عامًا من الصراع بظلاله الثقيلة على قطاع الرعاية الصحية في سوريا، ولا يزال النظام الصحي في حالة تدهور مستمر، مع تأثر المناطق الريفية ومناطق النزاع بشكل خاص. إذ تعمل أكثر من ثلث المرافق الصحية بأقل بكثير من طاقتها المعتادة، نتيجة الأضرار المادية التي لحقت بالمباني، ونقص الكوادر، والندرة المستمرة في المستلزمات الطبية. وقد جعل انهيار خدمات الرعاية الصحية من الصعب بشكل خاص على النساء الوصول إلى خدمات الصحة

الإنجابية والأمومة، حيث تضطر الحوامل في كثير من الأحيان إلى السفر لمسافات طويلة للحصول على الرعاية، وغالبًا ما يُرفض استقبالهن بسبب الضغط الكبير على المستشفيات. كما أدى هذا الانهيار إلى نقص حاد في خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وهو ما يؤثر على شريحة واسعة من السكان نظرًا لارتفاع معدلات الضيق النفسي الناتج عن استمرار النزاع والانتهاكات. ويظهر هذا العبء النفسي والاجتماعي بشكل أوضح لدى النساء والشباب، ولا سيما أولئك الذين يواجهون أشكالًا متعددة ومتقاطعة من الإقصاء المرتبط بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو الموقع الجغرافي، أو وضع النزوح الداخلي. ولسد هذه الفجوات والاستجابة للاحتياجات النفسية الملحّة، غالبًا ما تتدخل المدافعات عن حقوق الإنسان والمبادرات النسائية القاعدية لتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، إضافة إلى إنشاء مساحات آمنة وشبكات تضامن للنساء والفتيات.

تعمّق الانقسامات الاجتماعية وتهميش المدافعات عن حقوق الإنسان

أدى النزاع الطويل في سوريا إلى ترسيخ الانقسامات القائمة مسبقًا بين المناطق الحضرية والريفية بشكل أكبر، كما خلق انقسامات جديدة بين النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة، وعمّق التباينات الاجتماعية بين المجموعات الطائفية والعرقية، وكذلك حول اختلافات الممارسات والالتزام الديني. وتشعر المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي بقين في سوريا خلال سنوات الحرب وواصلن تقديم الخدمات لمجتمعاتهن بأنهن غالبًا ما يتم تجاهلهن من قبل الجهات الوطنية والدولية الفاعلة، التي تميل إلى تفضيل النخب المحلية، والعائدين من الشتات، والقادمين من إدلب، باعتبارهم أكثر كفاءة أو مهارة. كما تعبر خبيرات المجتمع المدني والمدافعات القاعديات اللواتي بقين في سوريا عن إحباط عميق نتيجة تجاهل قدراتهن وخبراتهن. وإضافة إلى ذلك، أفادت بعض المدافعات بأنهن يمتنعن عن مناقشة قضايا النساء ومشاركتهن خوفًا من الانتقام من قبل الفصائل السلطوية والجماعات المسلحة المتطرفة.

تراجع التعليم العام ومخاطر متزايدة على الفتيات

كما هو الحال في أي نزاع طويل الأمد، تأثر قطاع التعليم في سوريا بشكل سلبي نتيجة الحرب، بما في ذلك نقص التمويل، ونقص الكوادر التعليمية، وارتفاع معدلات التسرب الدراسي التي تنجم عن حالات النزوح القسري، والهشاشة الاقتصادية، وانعدام الأمن العام. وحتى في دمشق، تعاني المدارس من ضغط كبير يتمثل في اكتظاظ الصفوف الدراسية وتضرر البنية التحتية. ويُعد الأطفال النازحون قسرًا من بين الفئات الأكثر تضررًا، حيث أُجبر العديد منهم على ترك تعليمهم بشكل دائم. وتواجه الفتيات والشابات مخاطر أعلى تتمثل في سحبهن من المدارس والجامعات، مما يؤثر لاحقًا على فرصهن في العمل والاستقلال الاقتصادي، ويزيد من تعرضهن للزواج المبكر وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. وإلى جانب هذه الآثار المباشرة، فإن حرمان الفتيات من حق التعلم يترك عواقب بعيدة المدى على أسرهن ومجتمعاتهن والأجيال القادمة.

تزايد المقاومة لحقوق النساء

أفادت المدافعات عن حقوق الإنسان العاملات في جميع مناطق سوريا بتزايد المقاومة تجاه حقوق النساء، وهو ما يتكرر في التصريحات العامة لبعض المسؤولين الحكوميين بشأن أدوار النساء وتوقعات المجتمع منهن. وعلى الرغم من عدم صدور مراسيم رسمية تمنع النساء من العمل أو تفرض عليهن قواعد لباس محددة، تشير المدافعات إلى أن المواقف المحافظة والدينية يتم تعزيزها من خلال خطاب الحكومة وملامح سياساتها العامة. وتفيد المدافعات بأن بعض النساء اللواتي كنّ ناشطات سابقًا في الحياة العامة وعُدن إلى سوريا من دول مجاورة يتعرضن لضغوط من أفراد أسرهن الذكور للتوقف عن العمل، والبقاء في المنزل، وتبني أدوار تقليدية. وقد أدى النزاع المستمر في سوريا على مدى ١٤ عامًا إلى انخراط بعض النساء في الحياة العامة من خلال العمل الإنساني وأشكال مختلفة من النشاط المدني. إلا أن

منظمات المجتمع المدني تبدي قلقها وتحذر من أن المناخ الحالي يهدد بتهميش الأصوات النسوية، وقد يؤدي إلى التراجع عن المكاسب التي حققتها النساء منذ انتفاضة عام ٢٠١١.

كما عبّرت المدافعات عن حقوق الإنسان عن قلق متزايد إزاء الخطابات الطائفية التي تُجرّم أو تُشيطن مجتمعات بأكملها، وتُعزز الانقسامات الاجتماعية. إذ تسهم الروايات التي تصوّر بعض المجموعات الأقلوية باعتبارها مسؤولة جماعيًا عن انتهاكات سابقة أو عدم الاستقرار السياسي أو معارضة مرحلة الانتقال، في تغذية التمييز وخطاب الكراهية عبر الإنترنت، ورفع مستويات انعدام الأمان. وتؤدي هذه الديناميكيات إلى تقويض التماسك الاجتماعي، وزيادة المخاطر التي تواجهها النساء والمدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان من خلفيات أقليات، فضلًا عن إضعاف فرص تحقيق انتقال شامل ومستدام.

وتتعرض النساء اللواتي يبدين حضورًا عامًا، وخاصة المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات وموظفات المنظمات غير الحكومية، لهجمات تشويه إلكترونية، ومضايقات، وتداول غير رضائي للصور ومقاطع الفيديو، إضافة إلى الابتزاز والتهديد بالعنف والقتل. ونظرًا لترسخ الأعراف الأبوية في المجتمع، فإن مجرد شائعة واحدة أو صورة مفبركة يمكن أن تُلحق ضررًا بالغًا بسمعة المرأة، وتؤدي إلى فرض قيود أسرية عليها، وقد تتصاعد أحيانًا إلى عنف جسدي وحتى القتل. وعلى الرغم من خطورة هذه الانتهاكات، لا تزال هناك فجوة كبيرة في الأطر القانونية الفعالة التي تجرّم العنف السيبراني أو توفر آليات آمنة للإنصاف. كما تشير المدافعات ومقدمو الخدمات إلى أن ضعف الوعي الرقمي، وهشاشة ممارسات حماية البيانات لدى وكالات الإغاثة، والاعتماد الكبير على الهواتف الذكية وتطبيقات المراسلة للوصول إلى المساعدات وفرص العمل، كلها عوامل تزيد من هذه المخاطر وتعمّق هشاشة النساء.

الاختفاء القسري، العدالة، والمساءلة

ارتكب نظام الأسد المُقال، المعروف بسجله الحقوقي المتدهور، عمليات اختفاء قسري واسعة ومنهجية، مع تقديرات تشير إلى وجود أكثر من مئة ألف حالة لأشخاص مفقودين، يُرجَّح أن معظمهم توفوا داخل مراكز الاحتجاز. وقد عانت عائلات المفقودين قسرًا لسنوات طويلة من حالة عدم اليقين بشأن مصير أحبّتهم. وبسبب غياب الوثائق أو شهادات الوفاة أو رفات الضحايا، تعجز العديد من العائلات عن الحداد أو الحصول على إغلاق نفسي مناسب لهذه المآسي. وغالبًا ما تتحمل النساء من أقارب المفقودين مسؤولية إعالة أسرهن، إلى جانب العبء العاطفي الناتج عن سنوات من السعي لمعرفة مصير أفراد عائلاتهن المختفين، وأحيانًا يقعن في الفقر والديون نتيجة دفع رشاوى للحصول على معلومات من مسؤولين حكوميين. وتؤثر هذه الضغوط النفسية المستمرة على الأسرة والمجتمع الأوسع، إذ يُنقل الصدمة النفسية إلى الأطفال وتستمر آثارها عبر الأجيال.

وتشير عائلات المفقودين إلى أن اللجان المستحدثة المعنية بقضايا المفقودين والعدالة الانتقالية تفتقر إلى ولايات واضحة، وغير قادرة على ضمان المساءلة عن الانتهاكات أو إعادة رفات الضحايا. كما تفتقر السلطات الانتقالية الحالية إلى القدرة على فتح المقابر الجماعية والتحقيق فيها بالخبرات الجنائية اللازمة، مما يهدد بفقدان الأدلة ويزيد من المعاناة النفسية لعائلات الضحايا. وأعربت عائلات الضحايا عن إحباطها من عدم التشاور الكافي معها في تصميم هذه الآليات. ولا يزال معظم المسؤولين عن هذه الجرائم يتمتعون بالإفلات من العقاب، فيما يرى الضحايا وعائلاتهم أن هذه الآليات ذات طابع رمزي إلى حد كبير وغير فعالة في تحقيق الحقيقة والعدالة.

كما لا تزال جريمة الاختفاء القسري مستمرة في سوريا في ظل الحكومة الجديدة، حيث تُرتكب من قبل قوات أمنية وفصائل مسلحة غالبًا ما تكون مرتبطة بها. ويؤدي استمرار الإفلات من العقاب إلى تقويض الثقة بالمؤسسات وزيادة تفاقم الصدمة على مستوى المجتمع. وأكدت المدافعات عن حقوق الإنسان أنه دون عملية عدالة ومساءلة شاملة

تتمحور حول الناجين والضحايا، وتضمن محاسبة جميع مرتكبي الجرائم السابقة والحالية، لن يكون من الممكن تحقيق سلام مستدام أو أمن أو حكم ديمقراطي في سوريا.

تحديات المجتمع المدني القاعدي

تعاني مجموعات المجتمع المدني القاعدي، وخاصة المبادرات التي تقودها النساء، من نقص حاد في التمويل، كما أن طواقمها وعملياتها تعمل تحت ضغط كبير بسبب تزايد احتياجات المجتمع وارتفاع حجم الطلبات. ويؤدي النقص العام في التمويل، ولا سيما تراجع التمويل طويل الأمد والمرن، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، بما في ذلك تلك التي تؤثر على النساء. كما لا تزال الحماية المقدمة للنساء والفئات الهشة من الأقليات، عبر قوانين مناهضة العنف، والضمانات ضد الاستهداف الطائفي، إضافة إلى الوصول العادل إلى خدمات الاستجابة الأساسية، ضعيفة وغير كافية. علاوة على ذلك، انتقلت العديد من منظمات المجتمع المدني التي كانت تعمل في مختلف أنحاء سوريا إلى دمشق منذ سقوط النظام السابق، ما أدى إلى نقص إضافي في الخدمات في المدن الصغيرة والمناطق الريفية في مختلف أنحاء البلاد.

الديناميكيات والاتجاهات الإقليمية:

اللاذقية (المدينة والريف)

التحديات الاقتصادية والاجتماعية-السياسية

واجهت مدينة اللاذقية وريفها تحديات اقتصادية طويلة الأمد ناتجة عن اضطرابات القطاع الزراعي بسبب النزاع الممتد، والنزوح القسري، والهجرة. وتواجه النساء والشباب عوائق كبيرة في الوصول إلى فرص العمل في القطاعين العام والخاص. وتوفر مدينة اللاذقية فرصًا محدودة نسبيًا مقارنة بالريف، لكنها تتسم بمنافسة شديدة وآليات إقصاء غير رسمية من قبل جهات نافذة قائمة. كما أن ارتفاع الإيجارات وأسعار الوقود وتكاليف المعيشة عمومًا يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية، لا سيما داخل المدينة. ونتيجة لذلك، تُدفع الفئات الهشة (مثل النساء، والأرامل، والنازحين) نحو الاستدانة أو العمل غير المستقر وغير الرسمي. كما أن شُحّ الموارد الاقتصادية يساهم في تأجيج التوترات ووقوع احتكاكات متفرقة بين المجتمعات، خاصة بين الحضر والريف، وبين المجتمعات المضيفة والمهاجرة، وبين من بقوا في المنطقة ومن عادوا إليها أو يُنظر إليهم باعتبارهم "غرباء".

الفجوات في الخدمات الاجتماعية والنفسية

تندر مراكز تقديم الدعم النفسي والمساحات الآمنة للنساء والأطفال في العديد من المناطق الريفية، مما يؤدي إلى بقاء مشكلات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي دون معالجة في نطاق واسع. وفي بعض الحالات، تكون هذه المرافق غائبة تمامًا أو متوقفة عن العمل بسبب عدم الاستقرار، وصعوبات الوصول، والمخاوف الأمنية، لا سيما بالنسبة للنازحين وضحايا العنف. كما تتعرض العمليات الإنسانية وفرق الوصول الميداني المتنقلة لانقطاعات متكررة، وهو ما يؤثر سلبًا على توفير الدعم الحيوي المرتبط بالصحة النفسية، في ظل ضغوط مستمرة ناجمة عن العنف المتواصل. ويُضاف إلى ذلك أن الأمل في أي تقدم مستقبلي يواجه عوائق ناتجة عن عوامل بنيوية مثل الفقر، والإقصاء، والقمع، بالإضافة إلى الإرهاق النفسي الواسع بين الناشطين ومقدمي الرعاية والعاملين في المجتمع المدني.

صعوبة الوصول إلى التعليم

أصبح التعليم أكثر صعوبة في الوصول إليه بسبب ارتفاع التكاليف، ونقص الكوادر التعليمية، ومشكلات النقل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التسرب في المدارس والجامعات. كما أدت التحديات الأمنية المستمرة، وإغلاق الطرق، وتصاعد أعمال العنف مؤخرًا إلى انخفاض معدلات الحضور، واضطرار بعض المدارس إلى التحول إلى مراكز إيواء. وقد أدى الخوف من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتوترات الطائفية إلى سحب العديد من العائلات، وخاصة من الطائفة العلوية في المناطق الريفية، لبناتهن من المدارس والجامعات، مما تسبب في ارتفاع معدلات الغياب بين الفتيات والشابات في تلك المنطقة. كما انتقد المعلمون والمنظمات غير الحكومية التغييرات السريعة التي أُدخلت على المناهج الدراسية من قبل الحكومة، والتي نُفذت دون تشاور مهني كافٍ، وأسهمت في بعض الجوانب في زيادة تسييس المحتوى التعليمي.

الأعراف الجندرية، العنف ضد النساء، والتفكك الاجتماعي

لا تزال الأعراف الجندرية التقليدية راسخة بقوة، حيث تفيد النساء والفتيات بوجود ضغط مجتمعي ومراقبة اجتماعية، خاصة في المناطق الريفية والمناطق ذات التنوع الديني، حيث تُقيَّد مشاركة النساء في الحياة العامة وتوليهن أدوارًا قيادية في كثير من الأحيان. وبالنظر إلى مجازر الساحل التي وقعت في مارس/آذار ٢٠٢٥ وأسفرت عن مقتل نحو ١٤٠٠ شخص، إضافة إلى استمرار العنف الطائفي القائم على النوع الاجتماعي وحالات الاختطاف، تشعر بعض النساء العلويات اليوم بأنهن مضطرات لارتداء الحجاب. وعلى الرغم من أن الحجاب ليس جزءًا من تقاليدهن أو أعرافهن، فإنهن يرتدينه كوسيلة أمان على أمل الحماية من الاستهداف أو الاختطاف. ويؤثر الخوف من العنف على تفاصيل الحياة اليومية؛ إذ تغيّر النساء طريقة لباسهن، والأماكن التي يتوجهن إليها، ومدى استخدامهن للفضاءين العام والرقمي. كما تتعرض النساء، وخاصة المدافعات عن حقوق الإنسان أو الناشطات في المجال العام، لتهديدات مباشرة وإلكترونية، تشمل الابتزاز والتهديدات والمضايقات عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد عبّرت المدافعات عن حقوق الإنسان عن شعور عميق بالظلم وغياب المساءلة عن العنف المنهجي والتمييز الممارس ضد النساء في المنطقة.

ويشير أفراد المجتمع إلى أنهم "يعيشون حالة من الصدمة الجماعية"، في ظل دوامات من العنف والخسارة وانعدام الثقة، وهو ما وصفه بعضهم بأنه استمرار لحالة "طوارئ دائمة". كما تزايدت التقارير حول التوترات بين المكونات المجتمعية، وتفكك النسيج الاجتماعي، واتساع الفجوة بين الريف والمدينة، إلى جانب مناخ من الشك واللوم المتبادل الذي يقوض التماسك الاجتماعي. وفي حين أشارت بعض المدافعات إلى أن قدرة العمل والتسجيل أصبحت أسهل في ظل الحكومة الجديدة مقارنة بالنظام السابق، وأن هناك مساحة "للتنفس" نسبيًا أمام منظمات المجتمع المدني والمبادرات، إلا أن العديد منهن أكدن أن الحيز المدني لا يزال خاضعًا لرقابة صارمة، وأن على المنظمات أن تتماشى مع

هياكل وأولويات الحكومة الجديدة. كما يشعر الفاعلون المحليون القدامى في المجتمع المدني بأن جهات جديدة متحالفة مع الحكومة بدأت تحل محلهم، فيما يتم تهميش واستبعاد الفاعلين المحليين ذوي الخبرة الطويلة من آليات التنسيق التي أنشأتها الحكومة الجديدة. ويُلاحظ بشكل خاص تجاهل خبرات النساء المحليات في قضايا المساعدات، والتعافي، والعدالة.

العدالة والقانون والإقصاء

تظل سبل تحقيق العدالة لضحايا وعائلات مجازر الساحل في مارس/آذار ٢٠٢٥، والتي طالت بشكل كبير مدنيين من الطائفة العلوية، وكذلك لضحايا العنف الطائفي والتمييز القائم على النوع الاجتماعي وحالات العنف والاختطاف، محدودة للغاية. ويُبلغ الأشخاص الذين يسعون إلى اللجوء القانوني عن تعرضهم للتجاهل أو حتى التثبيط من قبل المسؤولين الحكوميين. وتشير المدافعات عن حقوق الإنسان إلى أن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاعتداءات والاختطاف والاختفاء القسري للنساء، نادرًا ما يتم التحقيق فيها أو إنصاف الضحايا فيها. ويُنظر إلى النظام القانوني على نطاق واسع على أنه غير كافٍ، بل ويُعتبر أداة للإقصاء السياسي بدلًا من كونه وسيلة للحماية. كما يفضّل معظم الضحايا وعائلاتهم عدم الإبلاغ عن الحوادث بسبب التهديدات والابتزاز، والخوف من الانتقام، أو انعدام الثقة بآليات المساءلة. ويؤكد الفاعلون المحليون في العمل المجتمعي أن القوانين والسياسات الجديدة غالبًا ما تُصاغ دون تشاور حقيقي مع أصحاب المصلحة، مما يؤدي إلى حالة من الارتباك والفوضى.

عوائق التمكين والحياة العامة

إن آليات الإقصاء غير الرسمية بين المجتمعات الحضرية والريفية تعني أنه حتى في مدينة اللاذقية، يواجه الوافدون الجدد (وخاصة النساء النازحات) صعوبات في الوصول إلى المساعدات أو فرص العمل أو المشاركة في صنع القرار. كما أن الفجوات بين الأجيال بارزة؛ إذ إن العديد من الشابات والفتيات لم يعرفن سوى أجواء الأزمة والاضطراب، ما حدّ من ثقتهن بأنفسهن وفرصهن في تولي أدوار قيادية. ويُهمَّش تاريخ وخبرة المجتمع المدني السابقة، خصوصًا من قبل الجهات المانحة الدولية والفاعلين المحليين الجدد، رغم سنوات طويلة من العمل المجتمعي والمناصرة على الأرض. وتفيد مجموعات النساء والناشطات بأن مشاركتهن تُطلب بشكل سطحي فقط، ونادرًا ما تُترجم إلى سياسات أو ممارسات فعلية، في ما يُوصف بأنه "رمزية لا تغيير حقيقي".

تقلص الحيز المدني والاحتراق النفسي في المجتمع المدني

بسبب أزمة التمويل العالمية، تواجه مبادرات ومنظمات المجتمع المدني السوري، ولا سيما تلك التي تقودها النساء، تراجعًا حادًا في توفر التمويل المستدام والمرن. وعندما يُتاح التمويل، فإنه غالبًا ما يكون قصير الأمد ومبنياً على المشاريع، مع متطلبات تقارير مرهقة، كما تُصاغ المشاريع في كثير من الأحيان وفق أولويات المانحين بدلًا من أن تنبثق من نهج تشاركي من القاعدة إلى القمة. وتفيد المنظمات غير الحكومية المحلية ومقدمو الخدمات المجتمعية بأنهم يعانون من الإرهاق والضغط الشديد، إذ يعجزون عن تلبية حجم الطلب المتزايد بسبب تزايد الاحتياجات وتراجع الموارد. وتشير المدافعات عن حقوق الإنسان إلى أن الجهود الإنسانية والمجتمعية تبقى في معظمها قصيرة الأمد، فيما تظل احتمالات الاستدامة وبناء المؤسسات على المدى الطويل محدودة. كما تؤكد المدافعات أن ضعف الثقة المجتمعية وتراجع التضامن الاجتماعي، بما في ذلك الاستقطاب، وإلقاء اللوم، وخطابات "الآخر" تجاه بعض المجتمعات أو الفئات، قد ازداد سوءًا منذ عام ٢٠١١.

شمال غرب سوريا (إدلب وشمال حلب)

التدهور الاجتماعي والاقتصادي، والنزوح، والبقاء اليومي

شهدت منطقة شمال غرب سوريا موجات متكررة من النزوح القسري من مختلف أنحاء البلاد على مدى أكثر من عقد. وقد أدت زلازل عام ٢٠٢٣ التي ضربت شمال غرب سوريا بشدة، وتسببت في تدمير المنازل وسبل العيش، إلى تفاقم الفقر وتفاقم أزمة النزوح التي كانت أصلًا في وضع بالغ السوء. ومنذ نهاية عام ٢٠٢٤، عاد العديد من النازحين داخليًا من شمال غرب سوريا إلى مناطقهم الأصلية التي كانت سابقًا تحت سيطرة نظام الأسد. ومع ذلك، لا يزال عدد كبير من النازحين موجودًا، خصوصًا أولئك الذين دُمّرت منازلهم في مناطقهم الأصلية ولم يتمكنوا ماليًا من إعادة البناء أو استئجار مساكن بديلة. وأصبحت المخيمات المكتظة والتجمعات السكنية غير الرسمية بيئات شبه دائمة تعيش فيها العائلات منذ سنوات، في ظروف سكنية متدنية لا توفر سوى قدر محدود من الخصوصية والحماية من الظروف المناخية القاسية أو العنف. ويؤدي غياب الخصوصية في هذه المساحات إلى زيادة تعرض النساء والفتيات للمضايقات والاستغلال الجنسي. كما أن ضعف البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة يزيد من عبء العمل غير المدفوع الذي تتحمله النساء والفتيات، ويرفع من مخاطر الحماية المرتبطة بمرافق المراحيض ونقاط المياه، خاصة في ساعات الليل. إضافة إلى ذلك، تواجه النساء والفتيات في المخيمات والتجمعات غير الرسمية مستويات أعلى من الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية.

السكن، ديناميكيات العودة، وتعثر إعادة الإعمار

منذ سقوط النظام قبل أكثر من عام، بدأت أنماط النزوح بالتغير، حيث عاد عدد كبير من السكان من مناطق أخرى داخل سوريا ومن الدول المجاورة إلى بلدات وقرى في ريف حلب الشمالي وإدلب، والتي لا تزال تعاني من دمار واسع النطاق. وتصف المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي أُجريت معهن المقابلات مفهوم "العودة" في كثير من الحالات بأنه يتمثل في العيش داخل غرفة واحدة مُرمّمة جزئيًا في منزل مدمّر، أو نصب خيمة على أرض خاصة، نتيجة لغياب عمليات إعادة إعمار فعلية، مع انتشار الركام في المشهد الحضري والريفي.

وأصبح السكن أحد أبرز خطوط الهشاشة، خاصة للأسر التي تعيلها نساء. فمنذ سقوط نظام الأسد، تضاعفت الإيجارات في ريف حلب وإدلب، وغالبًا ما يطلب أصحاب العقارات دفع إيجار ستة أشهر مقدمًا، وهو ما يشكل عبئًا كبيرًا على النساء اللواتي يعتمدن على مساعدات متقطعة أو دخل غير مستقر. ولا تزال جهود إعادة الإعمار جزئية ومحدودة، ما يضطر

النساء في كثير من الأحيان إلى الاختيار بين العيش في ظروف مكتظة مع أسر ممتدة، أو اللجوء إلى مساكن غير آمنة وغير رسمية، أو الوقوع في مستويات عالية من الديون.

الخدمات الأساسية: البنية التحتية، الصحة، والتعليم

تصف المدافعات عن حقوق الإنسان في إدلب تدمّرًا شديدًا للبنية التحتية الحيوية، حيث لا تزال محطات المياه وشبكات الصرف الصحي متضررة بشكل كبير. وغالبًا ما يعتمد السكان على شراء المياه عبر الصهاريج بدلًا من وجود شبكات مياه فعّالة ومستمرة. كما أن الكهرباء العامة غير موثوقة إلى حد كبير، ما يدفع بعض الأسر إلى الاستثمار في أنظمة الطاقة الشمسية المكلفة أو إلى تحمل انقطاعات مزمنة تؤثر على حفظ الطعام والدواء، والإضاءة، ووسائل التواصل.

ويبرز قطاع الصحة الأثر الجندري لنقص الخدمات. فقد أوقفت العديد من المنظمات غير الحكومية أو قلصت بشكل كبير أنشطتها، مما أدى إلى إغلاق أو تقليص مراكز الرعاية الصحية الأولية التي كانت توفر خدمات منخفضة التكلفة أو مجانية. وغالبًا ما تعتمد البلدات على عيادات صغيرة غير كافية لتغطية الولادات العادية، في حين أن منطقة خدمات تمتد إلى ٥٠–١٠٠ قرية قد لا تتوفر فيها مستشفى نسائي أو أطفال ممول بشكل كافٍ في مكان قريب. ونتيجة لذلك، تضطر النساء أثناء الولادة أو في حالات الطوارئ التوليدية إلى السفر لمدة ٤٥–٦٠ دقيقة ليلًا عبر طرق غير آمنة، وأحيانًا يُرفض استقبالهن بسبب الاكتظاظ أو نقص المستلزمات.

كما تعرض قطاع التعليم لاضطراب شديد، إذ يوجد عدد قليل جدًا من المدارس العاملة مقارنة بعدد السكان والعائدين. ولا تزال بعض المباني متضررة، بينما حُوّل بعضها الآخر إلى مراكز إيواء، مما يضع ضغطًا إضافيًا على تعليم الفتيات.

وفي حالات الاختيار بين إرسال الأبناء إلى المدرسة، غالبًا ما يُفضَّل الذكور، بينما تُبقى الفتيات، وخاصة المراهقات، في المنزل للمساعدة في الأعمال المنزلية ورعاية الإخوة الأصغر سنًا، أو بسبب مخاوف الأهل من التحرش وانعدام الأمان في الطريق إلى المدرسة.

العنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف السيبراني، والتحكم الاجتماعي

أدى النزوح طويل الأمد، والضائقة المالية، وسوء ظروف المخيمات، إلى زيادة أشكال متعددة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك عنف الشريك، وزواج الأطفال والزواج القسري، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالبشر، وهي أنماط تؤثر بشكل خاص على المراهقات والأرامل. وفي ظل الأعراف الأبوية السائدة، يُقدَّم الزواج المبكر غالبًا باعتباره وسيلة لتخفيف العبء المالي عن الأسر أو كحل "آمن" للفتيات، خاصة مع خوف العائلات من الوصمة الاجتماعية أو النبذ في حال وقوع حوادث عنف جنسي. غير أن الواقع يُظهر أن الزواج المبكر يعرض الفتيات للاغتصاب الزوجي، والعنف المنزلي، وفقدان فرص التعليم والعمل. كما يسهم هذا السياق في تعزيز أشكال أخرى من التحكم الاجتماعي، حيث تزداد القيود المفروضة على حركة النساء وخياراتهن، إلى جانب تصاعد مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاءين العام والخاص.

المناخ السياسي، "الخطوط الحمراء"، والحيّز المدني

على الرغم من سقوط النظام، تؤكد الناشطات في شمال ريف حلب وإدلب أن "التحرير" لم يفضِ بعد إلى توفير مساحة آمنة للمشاركة السياسية، وخاصة للنساء. إذ تفرض السلطات والجهات المسلحة الفاعلة "خطوطًا حمراء" غير واضحة، خصوصًا فيما يتعلق بالعمل في مجالات الحوكمة، والعدالة الانتقالية، والإصلاح القانوني، والمساءلة، ما يجبر المنظمات على ممارسة رقابة ذاتية مستمرة وصياغة القضايا السياسية بلغة مُجرّدة من الطابع السياسي.

كما تمتد القواعد التنظيمية الجديدة لتشمل تفاصيل الحياة المؤسسية الداخلية. فقد أفادت المدافعات عن حقوق الإنسان بأن هناك تعليمات تسمح للسلطات بالتواجد أثناء عمليات التوظيف والمقابلات، ما يخلق مساحات للتدقيق السياسي والترهيب، إلى جانب أحكام تقييدية من نوع "الوصاية" تحدّ من استقلالية النساء وحركتهن حتى في مناطق لم تعد خاضعة مباشرة لسيطرة النظام السابق. ويُعدّ التشهير الجندري أحد أبرز أدوات القمع، إذ يمكن أن تتعرض النساء اللواتي ينخرطن في نشاط سياسي لا يتماشى بشكل واضح مع السلطات الفعلية لهجمات سريعة تستهدف سمعتهن وأخلاقهن، سواء عبر الفضاء الرقمي أو في الواقع، ما يشكل وسيلة فعّالة لإسكاتهن وإقصائهن عن المجال العام.

ممارسات المانحين، صدمات التمويل، والضغط على المنظمات

أدت التخفيضات الكبيرة في التمويل الموجّه لمنظمات الإغاثة والصحة إلى آثار عميقة على النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان. فقد اضطرت العديد من مراكز النساء والمرافق الصحية الأولية وخدمات ذوي الإعاقة إلى الإغلاق أو تقليص خدماتها بشكل حاد، بما في ذلك العيادات المجانية، والأدوية، وحقائب الكرامة، والدعم النفسي والاجتماعي، رغم تزايد الاحتياجات بشكل كبير. وأفادت مديرة أحد مراكز النساء في إدلب بأنها اضطرت إلى الاستغناء عن ثمانية موظفين وتفكيك حزمة واسعة كانت تضم برامج تعليمية ومعيشية، لم يتبقَّ منها سوى أنشطة تدريب مهني محدودة النطاق تصل إلى جزء صغير فقط من المجتمع.

علاوة على ذلك، يشهد التمويل تحولًا متزايدًا من المانحين نحو المشاريع قصيرة الأجل والمقيدة، مع متطلبات تقارير مرهقة وشروط تمنع المستفيدات في مساحات الأمان الخاصة بالنساء من المشاركة في أنشطة متعددة أو الحصول على دعم شامل، رغم حجم الحاجة. ويتعارض ذلك مع واقع حياة النساء؛ إذ قد تحتاج المرأة الواحدة في الوقت نفسه إلى دعم نفسي اجتماعي، ودروس محو الأمية، وتدريب مهني، إلا أن المراكز تُجبر على اختيار أي الاحتياجات "تُحتسب" رسميًا ضمن المشروع. وفي بعض الحالات، يُسمح بالمشاركة غير الرسمية دون تسجيل أو منح شهادات، وهو ما يضع العاملين في هذه المراكز أمام معضلات أخلاقية ويثير لديهم شعورًا بعدم الارتياح تجاه هذا النهج.

تنظيم النساء، المساحات الآمنة، والأولويات الاستراتيجية

على الرغم من القيود الشديدة ونقص التمويل، لا يزال تنظيم النساء والمساحات الآمنة التي تديرها مبادرات تقودها نساء في إدلب وشمال حلب تُعد من بين المراكز القليلة متعددة الوظائف التي تتيح للنساء الوصول إلى خدمات الحماية، والدعم النفسي والاجتماعي الفردي والجماعي، والتدريب على المهارات، والحصول على معلومات حول الحقوق ضمن إطار "مركز" مقبول اجتماعيًا. كما توفر هذه المساحات للنساء فرصًا لبناء التضامن، وتبادل تجارب العنف، والحصول على الإرشاد والتوجيه. ورغم تقليص نطاق أنشطتها، فإنها تبقى من بين البيئات القليلة التي تمنح النساء مساحة للتنفس، وتمكّنهن من الانخراط في نقاشات حول التغيير الاجتماعي والسياسي.

السويداء (المدينة والريف)

التهميش طويل الأمد، الأزمة الاقتصادية، والعمل الجندري

تُعد محافظة السويداء في جنوب غرب سوريا منطقة ذات أغلبية سكانية درزية، وقد عانت من تهميش ملحوظ من حيث الاستثمارات الحكومية، وفرص سبل العيش، والخدمات، ويزداد هذا التهميش حدة منذ مرحلة الانتقال السياسي وتصاعد العنف في عام ٢٠٢٥. وقد أجبرت معدلات البطالة المرتفعة، وتراجع رواتب القطاع العام، وضعف مشاريع التنمية، العديد من الأسر على الاعتماد على التحويلات المالية من الخارج وعلى أعمال غير رسمية وغير مستقرة من أجل البقاء. أما بالنسبة للنساء، فقد انعكس ذلك في زيادة مشاركتهن في أعمال منخفضة الأجر وهشة في قطاعات مثل الزراعة، والمحلات الصغيرة، والإنتاج المنزلي. وغالبًا ما تُمارس هذه الأعمال دون عقود عمل أو حماية اجتماعية أو اعتراف رسمي. وفي الوقت ذاته، تتحمل النساء عبئًا كبيرًا من أعمال الرعاية غير المدفوعة داخل الأسرة، ما يضعهن أمام "عبء مزدوج" يجمع بين العمل الاقتصادي والجهد العاطفي في ظل ظروف من انعدام الاستقرار طويل الأمد.

هجمات يوليو/تموز ٢٠٢٥، العنف الطائفي، والنزوح

أسفرت أحداث العنف التي وقعت في محافظة السويداء في يوليو/تموز ٢٠٢٥ عن مقتل نحو ١٧٠٠ شخص، وشاركت فيها قوات حكومية، وجماعات مسلحة متحالفة مع الحكومة، وفصائل درزية محلية مسلحة، إلى جانب أطراف أخرى. وقد نفذت جماعات مسلحة مرتبطة بالحكومة هجمات على قرى درزية، من بينها تعارة والدورة والدويّرة، ما أدى إلى مقتل العديد من المدنيين، وإحراق ونهب المنازل، وإجبار آلاف الأشخاص على الفرار، في كثير من الحالات دون أن يتمكنوا من أخذ سوى ملابسهم. وترافقت هذه الهجمات مع تحريض طائفي صريح، شمل رسائل تصف الدروز بـ"الكفار"، وتهدد بخطف النساء الدرزيّات واستعبادهن. ولا يقتصر أثر خطاب الكراهية هذا على تبرير مستويات العنف الشديد التي حدثت، بل يعكس أيضًا توظيفًا جندريًا لأجساد النساء في الصراع الطائفي، ويعمّق انعدام الثقة تجاه الفاعلين المسلحين والمؤسسات الحكومية لدى المجتمعات الدرزية في سوريا.

أكدت المشاركات في المقابلات أن النزوح كانت له عواقب شديدة على النساء، حيث لا تزال العديد منهن يقمن في مراكز إيواء جماعية في ظروف بالغة الصعوبة. ووصفت المستجيبات النزوح المطول بأنه يؤدي إلى تفاقم الضغوط النفسية والاجتماعية، وزيادة الاعتماد الاقتصادي، وتكثيف أعباء الرعاية، ولا سيما لدى النساء المعيلات للأسر أو اللواتي يعتنين بأفراد الأسرة الممتدة بعد فقدان المنازل أو مصادر الرزق أو أفراد الأسرة الذكور نتيجة العنف الأخير.

الخدمات تحت الضغط: الصحة، المأوى، والدعم النفسي والاجتماعي

أدى تصاعد العنف إلى آثار خطيرة على الخدمات العامة الضعيفة أصلًا في السويداء، حيث واجهت المرافق الصحية نقصًا في الأدوية والوقود والكوادر الطبية المدربة، في الوقت الذي شهدت فيه ارتفاعًا كبيرًا في الإصابات الرضحية الحادة، وتفاقم الأمراض المزمنة، وازدياد الحالات النفس-جسدية الناتجة عن الخوف والقلق والحزن المستمرين. وتواجه النساء صعوبات خاصة في الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، إذ إن خدمات رعاية الأمومة، ووسائل منع الحمل، والولادة الآمنة محدودة، وغالبًا ما يكون الوصول إليها مرهقًا ومقيدًا بسبب الحواجز الأمنية والاشتباكات المتقطعة.

وقد أدت هجمات يوليو/تموز إلى نزوح العديد من العائلات داخل السويداء وخارجها نحو مراكز إيواء مكتظة، ومبانٍ غير مكتملة، واستضافة أسر مضيفة. وفي هذه الظروف، تندر الخصوصية، ما يزيد من تعرض النساء للمضايقات والرقابة الاجتماعية بفعل الأعراف الأبوية السائدة. وبسبب هذه الأعراف المحافظة، تفرض بعض العائلات قيودًا على حركة بناتهن تحت ذريعة "الشرف" والحماية. كما أفادت المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملون في المجال الإنساني بزيادة حادة في أعداد النساء والأطفال الذين شهدوا عمليات قتل وخطف وتدمير منازلهم. ومع ذلك، تُقدَّم برامج الدعم النفسي والاجتماعي عادةً ضمن دورات قصيرة الأجل تنتهي بانتهاء التمويل، مما يضعف الثقة ويقوّض استمرارية الرعاية.

النظام الأبوي، الميليشيات، وأجساد النساء كساحة للصراع

في السويداء، تتداخل الأعراف الأبوية التي تدور حول "الشرف" العائلي والمجتمعي مع النفوذ الديني، وكذلك مع قدرة الميليشيات على ضبط خيارات النساء والتحكم بها. إذ تُتخذ القرارات المتعلقة بحركة النساء، ولباسهن، وتعليمهن، وعملهن، وزواجهن ضمن مساحة تفاوض أو فرض مستمرة بين مجالس العائلات، والمرجعيات الدينية، والجهات المسلحة، ما يترك للنساء حيّزًا محدودًا للتعبير عن تفضيلاتهن الخاصة.

ولا يزال العنف ضد النساء، مثل العنف الأسري، والزواج القسري والمبكر، وما يُسمى بجرائم "الشرف"، يُعامل في كثير من الأحيان كمسألة خاصة داخل الأسرة، بدل الاعتراف به كانتهاك لحقوق الإنسان. وتواجه النساء اللواتي يتحدثن عن هذه الانتهاكات خطر الإقصاء الاجتماعي أو حتى الانتقام. وقد رسّخت هجمات يوليو/تموز ٢٠٢٥ طبقة إضافية من الرعب الجندري الطائفي، حيث أسهمت التقارير عن عمليات قتل وخطف وعنف جنسي ضد نساء وفتيات درزيات في تعزيز فكرة أن أجساد النساء تُستخدم كساحة لصراع سياسي وطائفي أوسع.

أفادت المدافعات عن حقوق الإنسان أيضًا بوجود قيود كبيرة على حرية حركة النساء، مشيرات إلى أن انعدام الأمن على طرق التنقل وخشية الاستهداف أدت فعليًا إلى تقييد حركة العديد من الناشطات داخل محافظة السويداء. وذكرت المشاركات أن النساء لم يعد بإمكانهن السفر بأمان إلى دمشق أو بيروت أو غيرها من مناطق المنطقة لأغراض مهنية أو تعليمية أو متعلقة بالمناصرة. وقد أسهم هذا العزل في الحد بشكل كبير من مشاركة النساء في العمليات المدنية والسياسية الأوسع، كما أدى إلى مزيد من تفكك جهود التنظيم النسوي عبر مختلف مناطق سوريا.

كما سلطت المقابلات الضوء على تعطّل التعليم العالي، حيث أشارت إلى أن العديد من الشابات المسجلات في جامعات خارج السويداء لم يتمكنّ من مواصلة دراستهن بسبب انعدام الأمن، وقيود الحركة، والمخاوف المرتبطة بالمضايقات والاستهداف الطائفي. واعتبر المشاركون أن هذا يمثل مشكلة بنيوية ناشئة قد تكون لها تداعيات طويلة الأمد على التقدم التعليمي والمهني للنساء.

عدالة مجزأة، إفلات من العقاب، والإقصاء من المسارات الوطنية

يتسم مشهد العدالة في السويداء بوجود تداخل بين بقايا مؤسسات الدولة، والميليشيات، والجماعات المسلحة المحلية، وشبكات الوساطة غير الرسمية، ما يخلق بيئة مجزأة يغلب عليها الطابع الفوضوي وغياب سيادة القانون. وخلال العقد الماضي، اتجهت الميليشيات بشكل متزايد إلى لعب أدوار شرطية، حيث تقوم باعتقال السكان، وفرض قواعدها الخاصة، والتدخل في النزاعات، بما في ذلك الخلافات الأسرية التي تمس النساء، دون وجود رقابة أو مساءلة تُذكر.

علاوة على ذلك، تواجه النساء اللواتي يحاولن طلب الحماية أو السعي إلى مساءلة قانونية في حالات العنف الأسري، والتهديدات، والاختفاء القسري، أشكالًا من المضايقة، ولوم الضحية، وضغوطًا تدفعهن إلى الصمت أو "التسامح" والتصالح من أجل الحفاظ على التماسك المجتمعي. كما وُصفت التحقيقات في هجمات يوليو/تموز ٢٠٢٥ في السويداء وحالات اختطاف النساء والفتيات الدرزيّات من قبل المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي أُجريت معهن المقابلات بأنها تفتقر إلى الشفافية وتتسم بالبطء في تحديد المسؤولين، مما يبدد أي أمل في تحقيق العدالة. وبشكل أوسع، لا تُدرج جهود العدالة الوطنية والعدالة الانتقالية بشكل فعّال المنظور الجندري أو الحساسيات الطائفية، ما يجعل نساء الطائفة الدرزية في موقع هامشي ضمن عمليات كشف الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي.

أدوار المدافعات عن حقوق الإنسان، المخاطر، ومطالب العدالة

على الرغم من هذه الظروف، تواصل المدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات النسائية في السويداء أداء عمل حيوي وأساسي. إذ يقمن بتوثيق الانتهاكات، ودعم عائلات المعتقلين والمفقودين والضحايا، وتقديم الإرشاد غير الرسمي والمساعدة العملية للناجين من العنف، إلى جانب مناصرة قضايا مكافحة العنف الطائفي وحقوق النساء في المحافل المحلية والوطنية حيثما أمكن ذلك.

وتفيد المدافعات عن حقوق الإنسان بتعرضهن للمضايقة، والمراقبة، وحملات التشويه، والتهديدات من جهات فاعلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، نتيجة عملهن في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، أو تواصلهن مع الآليات الدولية، أو انتقادهن العلني للميليشيات والسلطات الانتقالية. ونتيجة لذلك، اضطرت العديد منهن إلى الانتقال داخل المحافظة أو خارجها، أو إلى العمل في أدوار أقل ظهورًا. كما تعاني العديد من المدافعات من إرهاق شديد نتيجة تراكم الأعباء المتعددة التي يتحملنها في آن واحد، بما في ذلك العمل المناصِر، والضغوط المالية، والحاجة إلى تأمين سبل العيش، والمسؤوليات الرعائية غير المتكافئة، إلى جانب استمرار حالة انعدام الأمن.

أعربت المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي أُجريت معهن مقابلات في السويداء عن ضرورة ربط الخبرات المحلية بالمسارات الوطنية والدولية، والدعوة إلى وقف فوري للهجمات ضد الدروز وسائر المجتمعات في الجنوب. ودعين إلى إنشاء ممرات إنسانية آمنة، وإجراء تحقيقات مستقلة مدعومة دوليًا في حالات القتل والاختطاف والعنف الجنسي، مع ضمان مشاركة الناجين وعائلات الضحايا بشكل فعّال في جميع المراحل. كما شددت المشاركات على الحاجة إلى تمويل مستدام ومرن للمنظمات المحلية، بما يمكّنها من تقديم المساعدة القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، والتوعية

بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز الحوار بين المجتمعات المختلفة، وبناء التضامن مع النساء في مناطق أخرى اللواتي يواجهن أشكالًا متقاطعة من العنف الطائفي والجندري.

جرمانا

التوترات الطائفية والمخاطر المستهدِفة

جرمانا هي بلدة تقع في أطراف دمشق وتتميز بتنوع ديني، حيث تضم مجتمعات درزية ومسيحية. وقد شهدت حركة مستمرة من السكان النازحين والمهاجرين حتى قبل الحرب، إلا أن التحولات الأخيرة في التركيبة السكانية وأنماط الحكم ساهمت في تصاعد التوترات الطائفية بين المجتمعات. وتواجه المدافعات عن حقوق الإنسان من خلفيات أقليات مخاطر متزايدة، إذ يُتهمن غالبًا بالانخراط السياسي أو بامتلاك علاقات خارجية، ما يجعلهن عرضة للاستهداف من قبل السلطات الجديدة والفصائل المسلحة المتحالفة معها. كما تُستخدم أدوات مثل التشهير العلني، وحملات التشويه، والمراقبة، والمضايقات عبر الإنترنت، والابتزاز، كوسائل لترهيب النساء وتقويض مكانتهن الاجتماعية. ونتيجة لذلك، أصبحت المدافعات عن حقوق الإنسان في جرمانا تتجنب الظهور الإعلامي والمشاركة العلنية خوفًا من الاعتقال والعواقب الأخرى، بما في ذلك الانتقام الاجتماعي.

الإقصاء من صنع القرار والمساعدات الإنسانية

تفيد المدافعات عن حقوق الإنسان والمبادرات التي تقودها النساء بأنهن غالبًا ما يُستبعدن من عمليات صنع القرار المتعلقة بتخصيص المساعدات، وبرامج التوظيف، وإدارة الشؤون المجتمعية. كما يُمنح التفضيل في كثير من الأحيان للنخب المحلية أو للسوريين الذين عادوا مؤخرًا من بلدان الشتات، على حساب المدافعات عن حقوق الإنسان والمبادرات المحلية التي واصلت عملها داخل سوريا. إضافة إلى ذلك، غالبًا ما تخضع المساعدات الإنسانية وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية لاعتبارات سياسية، وتعتمد على قوة العلاقات والشبكات الشخصية، مما يؤدي إلى تفاوتات عميقة في توزيع المساعدات واستفادة الفئات المحتاجة منها.

الضغوط الاجتماعية والاقتصادية

يواجه سكان جرمانا، ولا سيما النازحون منهم، ضغوطًا اقتصادية شديدة في الوقت الراهن. وتعمل النساء والفتيات لساعات طويلة في أعمال هشة ومتدنية الأجر، مثل العمل في المصانع، أو في أعمال التنظيف المنزلي، أو في الأعمال غير الرسمية في الشوارع، الأمر الذي يؤثر سلبًا في صحتهن، ويجبر العديد منهن على ترك الدراسة. كما أدى تراكم الضغوط الاقتصادية إلى زيادة معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الأسري وزواج الأطفال.

الضغط على البنية التحتية والاحتياجات الأساسية

أصبحت الحياة اليومية لسكان جرمانا أكثر صعوبة نتيجة الاكتظاظ السكني وضعف الخدمات العامة، وهما من التداعيات المتراكمة لسنوات النزوح. وتتعرض البنية التحتية المحلية لضغط شديد، مع تكرار انقطاعات المياه والكهرباء، ونقص خدمات الرعاية الصحية والوقود. وأصبحت الأسر تعتمد بشكل متزايد على برامج المساعدات الإنسانية التي تعاني أصلًا من ضغط كبير، في حين تبقى الخدمات التي تقدمها الجهات البلدية غير كافية لتلبية الاحتياجات، مما يؤدي إلى فجوات في توفير الخدمات والاحتياجات الأساسية.

المراقبة المجتمعية وتقلص الحيّز المدني

وصفت المدافعات عن حقوق الإنسان الحيّز المدني في جرمانا بأنه يخضع لرقابة مشددة، الأمر الذي يثني النساء عن المشاركة في الأنشطة العامة والعمل المدني والحقوقي. وتؤدي المراقبة المجتمعية، على وجه الخصوص، إلى تقييد انخراط النساء في مجالات الخدمة العامة، والصحافة، والمناصرة، والقيادة، كما تعيق جهودهن في طلب الحماية والدفاع عن حقوقهن. ويخلق تداخل الأعراف الاجتماعية مع الخوف من الانتقام عقبات كبيرة أمام مشاركة النساء في الحياة العامة والأنشطة المهنية، ويحد من قدرتهن على خدمة مجتمعاتهن والقيام بأدوارهن المدنية.

شمال شرق سوريا (المناطق ذات الغالبية الكردية)

خفض هشّ للتصعيد، ونزوح متكرر، واستمرار انعدام الأمن

على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار واتفاق الاندماج المبرمين في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦ بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والحكومة الانتقالية في دمشق، وصفت المدافعات عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في شمال شرق سوريا الوضع الحالي بأنه يمثل خفضًا هشًا للتصعيد أكثر منه استقرارًا حقيقيًا. فعلى الرغم من تراجع الأعمال القتالية واسعة النطاق، لا يزال تنفيذ الاتفاق جزئيًا ومحاطًا بالخلافات، مع تكرار الادعاءات بحدوث انتهاكات، واستمرار عدم حسم ترتيبات دمج القوات العسكرية، إلى جانب الغموض الذي يحيط بمستقبل إدارة المناطق ذات الغالبية الكردية. وقد أدى هذا الغموض إلى خلق مناخ واسع من الخوف وعدم الاستقرار في محافظة الحسكة، والقامشلي، وكوباني، وعامودا، وديريك، والمناطق المحيطة بها.

وأوضحت المشاركات في المقابلات أن موجة انعدام الأمن الأخيرة تسببت في تجدد النزوح القسري، ولا سيما بين الأسر الكردية التي سبق أن تعرضت للنزوح عدة مرات من عفرين، والشهباء، والشيخ مقصود، والأشرفية، حيث كان العديد منها قد استقر لاحقًا في الرقة، والطبقة، ودير الزور، قبل أن يُجبر مرة أخرى على النزوح. وأكدت المدافعات عن حقوق الإنسان أن تكرار النزوح أدى إلى تفاقم الضغوط النفسية والاجتماعية، والهشاشة الاقتصادية، والإرهاق، خاصة لدى الأسر التي تعيلها نساء، والنساء اللواتي يتحملن مسؤولية رعاية أسر ممتدة في ظل ظروف تزداد هشاشة وعدم استقرار.

وعلى الرغم من أن إطار اتفاق الاندماج يسمح، من حيث المبدأ، بعودة السكان إلى بعض المناطق، شدد المشاركون المحليون على أن تنفيذ هذه الترتيبات لا يزال غير متسق وغير متكافئ. ولا تزال العديد من الأسر النازحة تفيد بأن منازلها دُمّرت أو نُهبت أو استولى عليها آخرون، مما يجعل العودة غير آمنة أو غير ممكنة عمليًا. وبالنسبة للنساء، فقد أدت هذه الدورات المتكررة من النزوح إلى تعميق التعرض للفقر، وتعطيل الوصول إلى الخدمات الأساسية، وزيادة مخاطر الاستغلال والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

المكاسب التي حققتها النساء تحت التهديد

أعربت النساء اللواتي أُجريت معهن المقابلات، بصورة متكررة، عن قلق بالغ من أن تؤدي عملية الاندماج الجارية إلى تقويض الضمانات والمؤسسات التي أُنشئت في ظل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (AANES)، بما في ذلك هياكل الإدارة المشتركة، وآليات التمثيل السياسي للنساء، وإصلاحات قانون الأحوال الشخصية، والضمانات القانونية التي أتاحت للنساء مشاركة أوسع نسبيًا في الحياة العامة والسياسية خلال العقد الماضي.

وقد أدى غياب ضمانات دستورية واضحة تكفل حقوق النساء وحماية الأقليات في ظل السلطة الانتقالية إلى إثارة حالة واسعة من القلق بين الناشطات الكرديات، إذ تخشى كثيرات منهن أن يؤدي الاندماج، في غياب ضمانات قانونية ملزمة، إلى التراجع عن مكاسب تحققت بعد سنوات من النضال. كما وصفت المشاركات شعورًا متزايدًا بعدم اليقين بشأن مستقبل هياكل الحوكمة التي تتمحور حول مشاركة النساء، بما في ذلك نظام الرئاسة المشتركة، والأطر القانونية التي تكفل مشاركة النساء في الحياة العامة، في ظل الجهود الرامية إلى تعزيز المركزية في إدارة الدولة.

وبالنسبة لكثير من النساء في شمال شرق سوريا، لا تُنظر إلى المرحلة الانتقالية الحالية بوصفها فرصة لانفتاح ديمقراطي، بل باعتبارها مرحلة يسودها قدر كبير من الغموض حول ما إذا كانت الحقوق التي جرى ترسيخها خلال السنوات الماضية ستُصان أم ستُصبح رهينة للتسويات السياسية والعسكرية.

الضغوط الإنسانية وتدهور الوصول إلى الخدمات الأساسية

وصفت المدافعات عن حقوق الإنسان الضغوط الإنسانية المتزايدة المرتبطة بتعطل سلاسل الإمداد، وقيود الحركة، والتأخر في تنفيذ ترتيبات الوصول المنصوص عليها في اتفاق يناير/كانون الثاني. كما أفادت المنظمات المحلية بوجود نقص في الوقود والأدوية وغيرها من الإمدادات الأساسية في عدد من المناطق، ولا سيما في مدينة كوباني ومحيطها، حيث أدت قيود الوصول إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية، وزيادة الضغط على البنية التحتية التي كانت تعاني أصلًا من الضعف.

وتحمل هذه النواقص آثارًا خاصة على النساء والفتيات، إذ يواصلن تحمل العبء الأكبر في إدارة شؤون الأسرة وتأمين احتياجاتها في ظل شح الموارد، بالتوازي مع تزايد مسؤوليات الرعاية نتيجة استمرار الضغط على النظام الصحي وتعطل العملية التعليمية. كما أشارت المشاركات إلى أن بعض المدارس لا تزال تعمل بصورة متقطعة، في حين حُوِّل بعضها الآخر إلى مراكز إيواء جماعية للأسر النازحة.

أكدت المنظمات النسائية أن الاستجابات الإنسانية الحالية لا تزال غير كافية، ولا تراعي بصورة ملائمة الاحتياجات الخاصة للنساء، ولا سيما فيما يتعلق بخدمات الصحة الإنجابية، والدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير ظروف إيواء تحفظ الكرامة الإنسانية. كما شدد المستجيبون المحليون على أنه، رغم استمرار جهود التضامن وشبكات الدعم غير الرسمية في سد فجوات حيوية في تقديم الخدمات، فإنها تعمل في ظل ضغوط مالية وتشغيلية شديدة تحدّ من قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

مخاطر الحماية، العسكرة، والتفكك الاجتماعي

وصفت المشاركات في المقابلات بيئة تزداد فيها مظاهر العسكرة، وتتسم بانعدام الثقة، واللجوء إلى ترتيبات دفاع ذاتي غير رسمية، وانتشار المخاوف من تجدد التصعيد. وأفادت النساء بأنهن يعشن في ظل حالة مستمرة من انعدام الأمن، حيث تعتمد العديد من المجتمعات على آليات حماية غير رسمية نتيجة ضعف الثقة بالضمانات الأمنية الرسمية.

كما أعربت المدافعات عن حقوق الإنسان عن قلقهن إزاء عودة نشاط الخلايا النائمة المرتبطة بتنظيم داعش في أجزاء من محافظة الحسكة والمناطق الريفية المحيطة بها، إلى جانب تصاعد حالة انعدام الثقة بين المجتمعات الكردية والعربية. وربط عدد من المشاركين هذه التطورات بمخاوف أوسع تتعلق باستمرار حالة عدم الاستقرار واحتمال عودة أعمال العنف المسلح على المستوى المحلي

بالنسبة للنساء، تتفاقم هذه الحالة من انعدام الأمن بسبب المخاوف من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حال تجدد الصراع. وقد أشارت المشاركات بشكل متكرر إلى تقارير عن حالات اختطاف، وعنف جنسي، واستهداف طائفي في مناطق أخرى من سوريا، باعتبارها عوامل تعزز القلق بشأن ما قد يعنيه أي تصعيد جديد بالنسبة للنساء الكرديات. وتؤدي هذه التراكمات في النهاية إلى أزمة حماية، حيث لا يقتصر شعور النساء بانعدام الأمن على التهديدات المباشرة بالعنف، بل يشمل أيضًا حالة من عدم اليقين، وتزايد العسكرة، وتآكل الثقة بالمؤسسات.

الإقصاء من صنع القرار الوطني وعمليات العدالة الانتقالية

أفادت المدافعات عن حقوق الإنسان في شمال شرق سوريا، بشكل متكرر، بشعورهن بالإقصاء من عمليات صنع القرار على المستوى الوطني المتعلقة بالإصلاح الدستوري، والعدالة الانتقالية، وحوكمة ما بعد النزاع. ووصفَت المشاركات آليات العدالة والمساءلة المستحدثة بأنها تفتقر إلى الشمولية والشرعية، مشيرات إلى ضعف تمثيل النساء الكرديات، والأقليات الإثنية، والفاعلين المحليين في المجتمع المدني القاعدي ضمن هذه الأطر.

عبّرت العديد من المشاركات عن قلقهن من أن مسارات العدالة الانتقالية لن تكتسب المصداقية ما لم تُشرك بشكل فعّال مجتمعات شمال شرق سوريا، وتعالج في الوقت نفسه الانتهاكات التاريخية والانتهاكات المستمرة. وشددت المستجيبات على أن تحقيق سلام مستدام يتطلب مشاركة سياسية حقيقية للنساء الكرديات، وضمانات دستورية قابلة للتنفيذ لحقوق النساء والأقليات، وآليات مراقبة مستقلة لتنفيذ الاتفاقات، إضافة إلى ضغط دولي مستمر لضمان المساءلة.

وفي غياب هذه الضمانات، حذّرت المدافعات عن حقوق الإنسان من أن المرحلة الانتقالية الحالية قد تعيد إنتاج أنماط الحكم الإقصائية بدلًا من وضع أسس لسوريا شاملة وديمقراطية.

التوصيات الموجّهة إلى الجهات الدولية والمانحين والحكومات

العدالة والمساءلة بقيادة الناجين

- تطوير وتعزيز عملية شاملة للعدالة والمساءلة تراعي التحول الجندري، مع ضمان أن تكون مصممة بقيادة الضحايا وعائلاتهم، ومن قبلهم، في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ.
- ضمان أن تغطي عمليات العدالة والمساءلة جميع مرتكبي الجرائم الدولية في سوريا، بما في ذلك الانتهاكات السابقة والجرائم المرتكبة في ظل الحكومة الجديدة.
- دعم آليات المساءلة الدولية القائمة، بما في ذلك مؤسسة الأمم المتحدة المستقلة المعنية بالمفقودين، التي أُنشئت لتوضيح مصير ومكان وجود جميع المفقودين في سوريا ودعم عائلاتهم.
- تقديم دعم شامل لضحايا الانتهاكات الجسيمة وعائلاتهم، بما في ذلك خدمات إعادة التأهيل، إضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي والصحة النفسية.

الحماية الشاملة والرفاه

- توفير دعم شامل للمدافعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك مرافقة الحماية، وصناديق طوارئ لتغطية تكاليف إعادة التوطين، والرعاية النفسية والاجتماعية، والتدريب على الأمن الرقمي.
- تعزيز وتوحيد برامج الصحة النفسية والدعم المجتمعي ذات الطابع القائم على المجتمع والحساسة للنوع الاجتماعي، مع التركيز على معالجة الصدمات الناتجة عن الأشكال المتداخلة من العنف، والنزوح، والاختفاء القسري.

التماسك الاجتماعي ومنع العنف

- دعم إنشاء مبادرات حوار بين المجتمعات تشمل مختلف الطوائف، والعرقيات، والأجناس، والفئات الاجتماعية الأخرى، بهدف الحد من انعدام الثقة بين المكونات المجتمعية وتعزيز التعاون.
- إنشاء مراكز سرية وآمنة للإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي وأشكال العنف الأخرى خارج الهياكل الرسمية، بما يراعي مخاوف الانتقام والانتقام الاجتماعي.
- تعزيز حملات تعبئة مجتمعية لمكافحة الوصمة والتمييز ضد الناجين من العنف الطائفي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وترسيخ ثقافة الدعم والحماية.

الاقتصاد والقطاعات العامة

- بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي، بما في ذلك المبادرات التي تقودها النساء، تقديم مساعدات إنسانية شاملة تشمل الرعاية الصحية، والأمن الغذائي، والخدمات الأساسية، مع ضمان إعطاء الأولوية للنساء والأطفال والفئات الأكثر هشاشة.
- تقديم دعم عاجل للمستشفيات والنظام الصحي من أجل ترميم المباني والبنية التحتية، وتوفير المعدات والأدوية، والاستثمار في تدريب الكوادر الطبية والحفاظ عليها.
- تقديم مخصصات مالية للأسر أو دعم نقدي مشروط لضمان استمرار التحاق الفتيات بالمدارس.

- توفير بدائل تعليمية في المناطق المتأثرة بإغلاق الطرق أو المخاطر الأمنية، مع الاستثمار في توظيف المعلمين وتدريبهم والحفاظ عليهم، وإعطاء الأولوية للمناطق الريفية والمناطق المتأثرة بالنزاع.

المبادئ الاستراتيجية

إعطاء الأولوية للقاعدة الشعبية على حساب النخب

- تقديم تمويل مباشر ومرن للمنظمات والمبادرات النسائية القاعدية التي تقودها نساء، لا سيما في المناطق المهمّشة والمتأثرة بالنزاع.
- إنشاء آليات تمويل ودعم سريعة الاستجابة للتعامل مع الأزمات الطارئة والمتغيرات المفاجئة.

التمويل المرن والقابل للتكيّف

- تعديل أطر المنح بما يتيح التعامل مع حالات عدم اليقين والظروف غير المتوقعة.
- إنشاء آليات متابعة وتقييم تشاركية تُصمَّم بشكل مشترك مع المدافعات عن حقوق الإنسان، لضمان تطوير أدوات قياس أكثر فاعلية وملاءمة للسياق.

الالتزام طويل الأمد

- توفير دورات تمويل متعددة السنوات، وبناء علاقات قائمة على الثقة مع الشركاء المحليين، وإجراء مشاورات دورية لمواكبة الاحتياجات المتغيرة.
- تعزيز البنية التحتية والشبكات لضمان الاستدامة خارج نطاق التدخلات قصيرة الأجل.

الحوكمة الشاملة والاستشارة الحقيقية

- إنشاء مجالس استشارية دورية وملزمة تضم المدافعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك النساء المعرّضات للإقصاء البنيوي، وضمان مشاركتهن الفعلية في صنع القرار وصياغة السياسات.
- إلزام مشاريع الإغاثة والتعافي بتوثيق وإثبات عمليات التشاور الشامل، بما في ذلك مؤشرات لقياس إدماج أصوات النساء المهمّشات بنيويًا.

المساعدات الشفافة والعادلة

- وضع وتنفيذ معايير علنية وشفافة قائمة على الاحتياج لتوزيع المساعدات، بهدف الحد من المحاباة والتسييس في تقديم الدعم.
- إنشاء قنوات تغذية راجعة سرية وفعّالة تمكّن من الإبلاغ عن الإقصاء أو الفساد أو عدم العدالة في توزيع المساعدات.

تدعم فيمينا المدافعات عن حقوق الإنسان ومنظماتهن والحركات النسوية في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا (سوانا). يركز عمل فيمينا بشكل خاص على السياقات التي تتقلص فيها المساحة المدنية أو تُغلق بالكامل، وكذلك السياقات المتأثرة بالسلطوية والصراع والتطرف والفاشية. وتهدف فيمينا إلى رفع الوعي حول تأثير هذه الاتجاهات على النساء والحركات النسوية والتنظيم المدني. وتقدم تقارير فيمينا القطرية والإقليمية تحليلاً حول الاتجاهات في المنطقة، وخاصة تلك التي تعيق حقوق النساء وتستهدف الحركات النسوية. كما تقدم هذه التقارير توصيات حول كيفية دعم حقوق النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان المعرّضات للخطر، وحماية المساحة المدنية، مع تعزيز الحركات النسوية.